

الأسرة و المجتمع

تمثل المرأة نصف المجتمع وأحد مقوماته وبقائه، لما تقوم به من أدوار وما تمثله كمصدر للتجديد والتغيير حيث تتبنى من الأفكار وتمارس من السلوكات ما يدخلها عادة في مواجهة مع ما هو سائد داخل مجتمعه.

لهذا تعتبر المرأة مصدرا رئيسيا من مصادر التغيير الاجتماعي في المجتمعات كافة على اختلاف درجات تقدمها أو تخلفها، وإذا كانت أوضاع المرأة تختلف من مجتمع لآخر، فإن ذلك يحدد مكانتها وطبيعة أدوارها ووظائفها خصوصا في ظل ما تمر به مجتمعات اليوم من تغيرات متسارعة سواء في المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي،...

فللنساء ثقلهن الكمي والكيفي في قوى الإنتاج بكل أشكاله، ذلك أنهن من أبرز الفئات الاجتماعية تعبيراً عن التغيير والتجديد، وذلك من خلال ما يتبنيته من أفكار وسلوكات وإسهامات متجددة يفرضها التغيير الحاصل في ظروف وأوضاع مجتمعاتهن متأثرات بما يحدث في العالم كافة.

و للوقوف على وضعية المرأة في المجتمع الجزائري على وجه الخصوص وللتعرف على أدوارها في ظل التحولات - التغييرات - التي عرفها هذا الأخير، سنتفحص المحاور التالية:

1. التغيير الاجتماعي في الجزائر.
2. وضعية المرأة في ظل التغيير الاجتماعي في الجزائر.

أ.منصوري سميرة

أ.وشنان حكيمة

وضعية المرأة والتغيير

الاجتماعي في الجزائر

أولا :التغيير الاجتماعي في الجزائر:

يمكن تعريف التغيير الاجتماعي على أنه:

- كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة¹
- هو الاختلاف عن أنماط الحياة المقبولة سواء أكان هذا الاختلاف راجعا إلى التغيير في الظروف الجغرافية أو في الإمكانيات الثقافية أو في تكوين السكان أو في الأيديولوجية أو نتيجة الانتشار أو الاختراع داخل الجماعة²
- و هناك من يعرفه على أنه التحول الذي يمس التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه وهو بهذا جزء من التغيير الحضاري الذي يعتبر أوسع نطاقا وأبعد امتدادا من التغيير الاجتماعي بمعالجته لكل المتغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الحضارة بما فيها الفنون والعلوم والفلسفة...

و قد حاول المفكرون الاجتماعيون تفسير التغيير الاجتماعي من خلال نظرة كلية شاملة للمفهوم تأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تدفع التغيير وتوجهه وأهم عوامل التغيير الاجتماعي:³

- العامل الايكولوجي - الاحتكاك والانتشار الثقافي
- العامل الإيديولوجي - العامل التكنولوجي
- الثورات والحروب - العامل السكاني
- العامل الاقتصادي

لقد شهد البناء الاجتماعي في الجزائر في النصف الثاني من القرن الماضي تغيرات على جميع المستويات، كما أن مسارات التغيير لا تزال سائدة حاليا وسوف تتواصل وإن كان بوتيرة أقل من السابق على اعتبار أن نقطة التحول الأساسي كانت في الفترة الاستعمارية وبالضبط مرحلة حرب التحرير من 54-62 ، ولقد نجم عن هذه التغيرات في البناء

الاجتماعي تغيير شامل في «كافة الفئات الاجتماعية سواء من حيث أشكال وجودها وسيرها الخاصة أم من حيث العلاقات التي تربطها بغيرها من الفئات، كما شملت كافة القيم والمقاييس والممارسات الفردية أو الجماعية»¹.

¹ معتز الصابوني: علم الاجتماع التربوي، دار أسامة، المشرق الثقافي، ط1، الأردن، 2006، ص 85 .

² محمد لبيب النجيحي: الأسس الاجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة، 1976، ص

³ معتز الصابوني، المرجع السابق، ص 87

وعلى الرغم من أن التغيرات في المجتمع الجزائري بدأت تبرز منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 الذي عمل على مصادرة الأراضي وتجهيل الشعب وغلق كل فرص التطور والتقدم أمامه، فإن الحديث عن المسار التنموي في المجتمع الجزائري يتحدد بمعلمين يعتبران شاملين للتغير في المجتمع الجزائري بنيت على أساسهما الملامح الأساسية للمجتمع الجزائري وهما : حرب التحرير الوطني 54-62 ، والمسار التنموي بعد الاستقلال من 62-2000 وإن كان لنا حديث في العناصر

السابقة عن المسار الأول فإن حديثنا هنا يكون عن المسار الثاني رغم أنهما

متربطان ويؤثر الأول في الثاني.

لقد أسفرت الحقبة الاستعمارية على ترك إنسان جزائري يتميز بثلاث خصائص:²

- إنسان مستغل إما كمجرد عامل وهو الغالب و إما كمجرد مالك تابع.
- إنسان جائع بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه والتراكم الأول للرأسمالية الاستعمارية.

- إنسان جاهل على صعيد التعليم والتكوين المدرسي.
من هنا كان على الحكومة السياسية التأقلم مع هذه الظروف ومحاولة إيجاد أسرع الحلول للقضاء على الفقر والجوع والجهل، فعمدت إلى وضع خطط واستراتيجيات تنموية لها أهداف محددة تنفذ خلال فترات زمنية معينة، هدفت من وراءها إلى تطوير الاقتصاد والاكثفاء الذاتي في مجال الغذاء، وإلى المساهمة في الصناعة بغرض أن تؤدي هذه الأهداف إلى هدف أبعد هو توفير حياة أفضل للمواطن واللاحق بركب المجتمعات المتقدمة.

وهذا ما يفسر العلاقة الإرتباطية بين التنمية والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع إذ تعتبر التنمية الأسلوب المحقق والموجه للتغير الاجتماعي.

وعند معالجة المسار التنموي في الجزائر نجده قد مر ولا يزال يمر بمرحلتين يمكن القول أنهما متناقضتان المرحلة الأولى والممتدة من 62 – 88 ، والمرحلة الثانية من 88 – 2000 ولكل مرحلة خصائصها وملامحها الخاصة.

¹ سفير ناجي ، ترجمة م.ع.بن ناصر: «محاولات في التحليل الاجتماعي» ، الجزء الأول «التنمية والثقافة» ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون والمؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص12.

² محمد بلقاسم حسن بهلول : «سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر» ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الأول. 1999 ، ص74.

وإذا تطرقنا للمرحلة الأولى نجد أنها قد مرت بالعديد من المراحل الجزئية والخطط وقبل التطرق للأسس التي قامت عليها والأهداف التي جاءت من أجلها والمشاكل والتغيرات الناجمة عنها نحاول عرض باختصار ظروف بروزها. ولقد عرفت المجتمعات البشرية قضية الاستقرار والتغير منذ أقدم العصور، كما اثبت لنا التاريخ أن الإنسان كان ولا يزال حريصا على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هي:¹

وعليه كان لا بد من وضع معايير وقوانين تضبط السلوك الإنساني حتى لا يحدث انحراف عن الوضع القائم، فأصبح التغيير سمة تعبر عن الانحراف، والثبات هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار النسق الاجتماعي وبقاءه «وقد انعكس هذا التقديس للأوضاع القائمة على وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأصبح الدين والعادات والتقاليد وغيرها من

الضوابط التقليدية قيمة كبرى باعتبارها ضوابط للسلوك، كل ذلك تحقيق للثبات والاستقرار حفاظا على الأوضاع التقليدية القائمة».²

وعليه فإن أي نسق اجتماعي يضم نمطين من أنماط العمليات إحداها تعمل على المحافظة عليه والعمل على استقراره وثباته كالعادات والتقاليد ومعايير الضبط الاجتماعي، والثانية تعمل على تغييره إما نسبيا -جزئيا- أو جذريا عن طريق القيام بثورة.

وقد كان التغيير الاجتماعي سواء كان بطيئا أو سريعا محل دراسة وتحليل من قبل علماء الاجتماع لأنها ظاهرة لاصقة بالمجتمع البشري ويقصد به الانتقال من حالة إلى حالة أخرى.

والمجتمع الجزائري كأى مجتمع بشري عرف العديد من التغيرات الاجتماعية عبر مختلف الحقب التاريخية، لعل من أبرزها اندلاع ثورة التحرير وحصوله على الاستقلال الذي كان بمثابة تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر ومن أبرز آثارها إنشاء قاعدة صناعية وفتح العديد من المدارس والجامعات للقضاء على البطالة والجهل والأمية.

ومن نتائجه كذلك انقسام العائلة الكبيرة التي كانت تضم مجموعة من الأفراد لتصبح أسرة نووية، كل هذه النتائج المتعلقة بالتغيير الاجتماعي في الجزائر قد فرضت ضرورة إعادة توزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية بما يتفق مع الوضع الجديد وتماشيا مع الأدوار والمراكز الاجتماعية تتحدد مكانة كل فرد داخل البناء الاجتماعي وفي هذه المعالجة التحليلية نحاول معرفة التغيير الذي طرأ على مكانة

¹ فاروق زكي يونس: «الخدمة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي»، عالم الكتب، القاهرة، 1970، ص 232.

² محمد أحمد الزعبي: «التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي»، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1979، ص 35

المرأة الجزائرية والذي نحدده بمؤثرين هما تعليم المرأة وخروجها للعمل وكيف أثر هذين العاملين على مكانتها في المجتمع الجزائري، «فالتحاق المرأة الجزائرية بالتعليم والعمل ليس أمرا ثانويا مدرجا في منطق مجتمعاتنا لأنه فرض نفسه تدريجيا رغم العديد من الحواجز الاجتماعية سوف يتغير وضع المرأة ضمن الأسرة لا محالة، سواء أكانت ابنة أم أختا أم زوجة، أم أما، وذلك لأنها أصبحت تستفيد من آفاق واسعة وإمكانيات ازدهار اجتماعي مختلفة»¹.

1. الإستراتيجية التنموية في الجزائر:

تمتد الجذور الأولى للسياسة التنموية في الجزائر إلى مرحلة الكفاح المسلح، إذ برزت بعض الوثائق الإيديولوجية التي وضعت أثناء الحرب مثل «ميثاق طرابلس» الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال سنة 1962 لكن هذه الأفكار لم تتبلور إلا من خلال المؤتمر الأول للحزب المنعقد سنة 1964 والتي صيغت في وثيقة تاريخية عرفت «بميثاق الجزائر»².

وما يمكن قوله على هذه المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة أن للجو السياسي السائد في هذه الفترة آثاره السلبية على السياسة التنموية في الجزائر، إذ امتازت بعدم الاستقرار السياسي وضعف الدولة التي انهكتها النزاعات من أجل السلطة.

رغم هذا فقد برزت إلى الوجود في هذه المرحلة ثلاث مشاريع اجتماعية سياسية تعبر عن مصالح القوى الرئيسية في المجتمع.
المشروع الأول: ويمثل التيار الليبرالي المعتمد على النمو الرأسمالي والسوق الحرة.
المشروع الثاني: ويتمثل في التجربة الاشتراكية للنمو والفائضة على التسيير الذاتي للعمال.

المشروع الثالث: ويتمثل في اشتراكية الدولة والتي تمثلها عناصر البورجوازية الصغيرة المتواجدة في هياكل الدولة والحزب والجيش.
هذه باختصار شديد أبرز الظروف التي ظهرت فيها الإستراتيجية التنموية في الجزائر، فما هي الأسس التي بنيت عليها؟
2. أسس وأهداف الإستراتيجية التنموية في الجزائر:

¹ سفير ناجي: مرجع سابق، ص 311.

² العياشي عنصر: «نحو علم اجتماع نقدي» - دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1995 ص 104

تعتبر سنة 1967 السنة الفعلية لدخول الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي والعملية، فأرتبط القرار السياسي بالقرار الاقتصادي وتسلمت الدولة زمام الأمور معتمدة على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها.

وتستلهم الإستراتيجية التنموية في الجزائر أفكارها من أعمال الاقتصادي الفرنسي «دي برنيس G. de Bernis» الذي طور أفكار «فرانسوا بيرو» وتشير الفكرة الأساسية لهذه الإستراتيجية الى أن أي محاولة للتخلص من التخلف والاستعمار الجديد هو الاعتماد على إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة تمكنهم من تحقيق معدلات نمو عالية في مجالي الإنتاج والتشغيل، وهذا باعتماد برنامج تصنيعي مخطط طويل المدى وهو ما يعرف في ذلك الوقت «بالصناعات المصنعة»، وتقوم نظريته في الصناعات المصنعة على «نقاط المرور الإجباري» والتي تقوم على التصنيع والإصلاح الزراعي.

ويعني بنشاط المرور الإجباري الطريق اللارأسمالي في التنمية وهي كما يلي:

- تشكيل قاعدة مستقلة للتراكم انطلاقا من فائض الفلاحة.
 - يجب تطوير الفلاحة من أجل تراكم رأس المال ومساعدة الصناعة.
 - تشكيل اتصال ديناميكي ما بين العلاقات الاجتماعية ومستوى تنمية قوى الإنتاج في الزراعة والصناعة بمعنى الاهتمام أيضا بالعلاقات الاجتماعية.
 - بناء تدريجي لنظام إنتاجي وطني.
 - وضع حكومة مراقبة من قبل العمال والفلاحين.
 - تطوير السياسات الاجتماعية والزراعية بإعطاء السلطة للفلاحين.
 - تنظيم التبادل ما بين المدينة والريف لصالح الفلاحين.
 - وضع بناء صناعات مركزة مراقبة من طرف الدولة في إطار تخطيط محكم.
 - تطبيق سياسة التسيير الديمقراطي مع المشاركة الشعبية.
- وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الجزائر بعد موافقة مجلس الثورة سنة 1968 وحددت لها أهداف معينة قصيرة وطويلة المدى والمتمثلة في:
- * بلوغ مرحلة الانطلاق بتحقيق 10% من المنتج مع مطلع سنة 1980 .
 - * صناعة البضائع الاستهلاكية القادرة على تلبية الطلب الوطني والاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة.
 - * القطاع الصناعي يجب أن يخلق 40 ألف وظيفة جديدة سنويا.
- ولبلوغ هذه الأهداف لا بد من توافر شرطين هما:
- 1 - ارتفاع صناعة الحديد والصلب - صناعة الأسمنت والأسمدة للفلاحة - .
 - 2 - إنتاج وسائل الإنتاج داخل الحدود الوطنية، جرارات، شاحنات، آلات صناعية،

وقد شرع في تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة ابتداء بالمخطط الثلاثي 67-69 ، ثم المخططين الرباعي الأول 70-73 والرباعي الثاني 74-77 للذان يعتبران الركيزة الأساسية لعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية.

وقد كان لهذه الإستراتيجية التنموية مآلها وما عليها، كما انجرت عنها العديد من التغيرات الإيجابية والسلبية على جميع الأبنية الاجتماعية الاقتصادية.

المرحلة الثانية 88 - 2000 : إذا كانت آليات الإستراتيجية التنموية في الجزائر في المرحلة الأولى ترتبط ارتباطا وثيقا بحرب التحرير الوطنية، وبالتحديد بالفترة الاستعمارية، فإنها ترتبط في هذه المرحلة بمجموعة من المؤثرات لعل أن أبرزها تحولات نهاية القرن على الصعيد العالمي، وكذا أحداث 5 أكتوبر 1988، فقد كان للتغيرات العالمية السريعة الآثار البارزة على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بدءا باضمحلال وتلاشي الحرب الباردة وبروز القطب الواحد والتحول في بنية النظام العالمي وآلياته وتطوير شبكات الاتصال والمعلوماتية، وتشريع قوانين دولية لضبط الحركة الاقتصادية العالمية وظهور أفكار وثقافة غربية يريدونها الغرب أن تكون موحدة لشعوب العالم وهذا ما يعرف الآن بالعولمة.

هذه التغيرات الدولية جعلت الجزائر كبلد نامي من أكثر البلدان اختراقا للرأسمالية ونظمها ومؤسساتها وقوانينها والمتمثلة في:¹

- 1- الاتجاه نحو الخصوصية وإعادة الهيكلة وتسريح العمال.
 - 2- حرية الأسواق ونشر ثقافة السوق وتعدد أنماط التبعية.
 - 3- التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية تابعة.
 - 4- حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية.
 - 5- تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية حيث ارتبط الانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي ببعض التجسيدات لسوء التوزيع في الثروات والدخول،...
- هذه التغيرات الحاصلة في البناء الاقتصادي للمجتمع الجزائري، بالإضافة لأحداث 5 أكتوبر 1988 وما حدث فيها من تقتيل وتخريب قد أنجر عنها العديد من التغيرات على جميع الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الجزائري مما أوصل الجزائر إلى ما يعرف « بأزمة المجتمع الجزائري ».

¹ بلقاسم سلاطينية وآخرون: «المجتمع العربي» - التحديات الراهنة وآفاق المستقبل،

سلسلة علم الاجتماع ، منشورات جامعة منتوري - قسنطينة ، 1999-2000، ص 179

فيكفي القول أن حوالي 12 مليون جزائري في حاجة ماسة إلى مساعدة اجتماعية بعد رفع الدعم عن المواد الأساسية نتيجة لتضخم المديونية بالإضافة إلى حل المؤسسات وما انجر عنه من تسريح للعمال وحسب الأرقام التي قدمها «أبو جرة سلطاني» وزير العمل والحماية الاجتماعية في نهاية شهر ماي سنة 2000 فإن الوضع الاجتماعي في الجزائر يكون قد بلغ الخط الأحمر فحوالي 12 مليون جزائري لا يتجاوز مدخلهم 1 دولار أو 80 دينارا يوميا، و 1,9 مليون جزائري محتاج، من بينهم 370 ألف فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية، 3,7 مليون بطل يضاف إليهم سنويا 250 ألف يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات.

تسجيل 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني أغلبيتها في المدن الكبرى وهذا من آثار الأعمال الإرهابية التي عملت على هجرة الريفيين والقاطنين في المناطق الجبلية إلى المدينة هروبا من التقتيل والتخريب وبحثا عن الأمن والاستقرار.

ثانيا : وضعية المرأة والتغير الاجتماعي في الجزائر

كل هذه الأحداث والتغيرات كان لها الأثر الإيجابي والسلبي على وضع المرأة ومكانتها في المجتمع الجزائري، فرغم ما أفرزته المرحلة الأولى من فرص للمرأة من أجل البروز وإبراز مكانتها بفتح المجال أمامها للتعليم والعمل خاصة في مجال الصناعة، فإنها قد تعرضت للاضطهاد والقمع في المرحلة الثانية من خلال تعرضها للقتل والاعتصاب من طرف المجموعات الإرهابية، وكذا تشريدها وترميلها، وفي كثير من المناطق الريفية والجبلية خاصة اضطرت الفتاة لترك مقاعد الدراسة والمكوث بالبيت خوفا من الهجوم الإرهابي أو تنفيذا لرغبات المجموعات الإرهابية.

كما اضطرت المرأة في هذه الأماكن للتخلي عن مناصب عملها أو الهجرة إلى التجمعات السكانية الكبيرة، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الإيجابية الناجمة عن التطور السريع في التكنولوجيا وشبكة الاتصال إذ سهل توفير الأجهزة الإلكترونية على المرأة القيام بالعمل خارج المنزل، إذ تتجز عملها المنزلي في أوقات زمنية جد قصيرة، كما عملت الشبكات الإعلامية على توعية المرأة وتنقيتها.

1 - المرأة الجزائرية والتعليم:

لم يكن حال المنظومة التعليمية في الجزائر المستقلة بأحسن حال من المنظومة الاقتصادية، فقد وجدت الحكومة الجزائرية المستقلة نفسها أمام العديد من المشاكل المترتبة عن الحقبة الاستعمارية وكان عليها بالإسراع في إعطاء الأولوية للضروريات وكان التعليم أولوية الأولويات لكونه محدد أساسي من محددات التحرر والاستقلال الثقافي والسياسي والاقتصادي وعليه كان من الضروري فتح

مجال التعليم للجنسين مع الحفاظ على القيم التقليدية وتجسيدها في البرامج التعليمية.

1-1 وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال:

إن كل نهضة حضارية أساسها نهضة علمية ومبعث النهضة العلمية هو قوة منظومتها التربوية في إحداث ذلك التحول المنشود وعليه فإن أي إصلاح لابد له من

إصلاح على مستوى التعليم وهذا ما رآه «ابن باديس» حين قال «إصلاح التعليم أساس كل إصلاح» ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الدولة الجزائرية غداة الاستقلال بالتعليم من أجل تطوير الفرد وتنمية قدراته وإكسابه خبرات مختلفة تسخر كلها في النهاية لخدمة المجتمع وتنميته ولهذا جاء التعليم في الجزائر المميز بالعديد من الخصائص والتي تتماشى مع الظروف الجديدة للمجتمع¹:

- تعليم مختلط بين البنات والبنين: فباستثناء بعض المدارس والثانويات التي منع فيها الاختلاط فإن سلك التعليم قد فتح أبوابه ابتداء من مدارس الحضانة ورياض الأطفال حتى الجامعة للجنسين مع الاختلاط في جميع المستويات.
- تعليم مجاني للجميع وفي جميع المستويات التعليمية.
- تعليم خاضع لإشراف الدولة إشرافا كاملا من أجل تحقيق ديمقراطية التعليم.
- تعليم إجباري للبنات والبنين ابتداء من السنة السادسة إلى نهاية السنة السادسة عشر.

هذه الخصائص التي ساوت في الفرص والحظوظ التعليمية للجنسين شجعت الآباء على تسجيل أبنائهم وبناتهم في مختلف المدارس للقضاء على ظاهرة الأمية التي كانت منتشرة في تلك الفترة بين أوساط الأطفال والشباب والشيوخ، فقد تم وضع برنامج مخطط للحد من تفاقمها حيث انخفضت من 74,6% سنة 1966 إلى 1,58% سنة 1977 عند الأشخاص الأكثر من 10 سنوات.

جدول رقم 01 : نسبة الأمية خلال سنتي 77-82 حسب السن²

1982	1977	فئة السن السنة
20,4 %	39,7 %	15 - 17 سنة

¹ تركي رابع : مرجع سابق ، ص386-387.

² عراز الطاهر : «خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال» ، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، سنة 94-95 ص 47.

18 - 59 سنة	68,3 %	51,6 %
60 سنة فما فوق	92,6 %	90,7 %

بالمقارنة مع سنة 1982 نلاحظ تدني نسبة الأمية لدى جميع الفئات سنة 1977 حيث نجدها مرتفعة جدا عند فئة السن الأكثر من 60 سنة وهذه نتيجة طبيعية لأنها فئة حرمت من كل حقوقها أثناء الفترة الإستعمارية، كيف لا وهي التي عاشت طفولتها وشبابها وشيخوختها في ظلم واستبداد المستعمر وتأتي بعد هذه الفئة، فئة السن من 18 إلى 59 سنة وهم الفئة التي عاشت الثورة وفترة الصحوة العلمية التي قادتها جمعية

العلماء المسلمين، على حين نجد أن الفئة العمرية من 15 إلى 17 سنة كانت لها الفرصة للتعليم في عهد الاستقلال والحرية التعليمية وعليه فإن نسبة الأمية تتناسب طرديا مع معدل العمر.

1-2 الوضعية التعليمية للمرأة :

إذا قارنا بين نسبة الأمية عند الذكور وعند الإناث نجد أن التمييز بين الذكر والأنثى مازال قائما وأن النظرة التقليدية لدور المرأة ومكانتها في المجتمع مازالت منتشرة وهذا ما يتضح من خلال الإحصاءات التالية:

جدول رقم 02 - نسبة الأمية حسب الجنس والسن لسنة 1982:¹

الجنس / فئة العمر	ذكور	إناث	المجموع
6 - 14 سنة	9,01 %	27,24 %	17,95 %
15 - 17	10,34 %	30,82 %	20,45 %
18 - 19	13,41 %	40,62 %	26,69 %
20 - 24	20,99 %	49,87 %	34,39 %
25 - 29	28,95 %	66,22 %	47,72 %
30 - 59	63,89 %	89,02 %	77,05 %
60 سنة فما فوق	86,14 %	97,43 %	90,76 %

يتضح من خلال معطيات الجدول أن هناك فرق كبير بين نسبة الأمية عند الذكور ونسبة الأمية عند الإناث في جميع الفئات العمرية حتى الفئة العمرية من

¹ نفس المرجع السابق ، ص 48.

6-14 سنة والتي كان من المفروض أن تكون الحظوظ التعليمية متساوية فيها بين الجنسين، وهذا راجع لكون الاتجاهات التقليدية نحو المرأة ومكانتها مازالت منتشرة وهي تفضل تعليم الذكر على الأنثى التي يعتبر البيت هو مكانها الطبيعي وهذا لا يتطلب أي مستوى تعليمي، كما يرجع هذا الارتفاع في نسبة الأمية عند البنات إلى كون المجتمع لم يرفض تعليم البنات لكن يرفض استمرارها في التعليم لسنوات عديدة وخاصة في الأوساط الريفية التي ترفض خروج البنات للتعليم والابتعاد عن المنزل، فكثيرا ما أوقف الآباء بناتهم عن التمدرس بعد أربع أو خمس سنوات خاصة في الريف، في حين يختلف هذا الوضع في المدينة، إذ تعتبر الكثير من العائلات تقدم البنات في المستوى الدراسي مفخرة لأسرتها وتدعينا لمركزها الاجتماعي ومكانتها في المجتمع، وهذه النظرة متأثرة بالأفكار الأوروبية إبان الاستعمار وعن طريق وسائل الإعلام.

وإذا تتبعنا وضعية التعليم في الجزائر لكلا الجنسين فإنه في الحقبة الأخيرة من 88-2000 ، قد تغيرت نسبيا نتيجة لما يمر به المجتمع الجزائري من أزمات على جميع الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد عملت الظروف الأمنية على ترك العديد من البنات للدراسة خاصة القاطنات في المناطق الجبلية، كما عملت الإفرات الاقتصادية والتي من أبرزها الفقر وتسريح العمال والبطالة المنتشرة خاصة عند أوساط الجامعيين إلى ظهور أفكار جديدة تنادي بترك التعليم والاتجاه نحو العمل والكسب السريع وهذا ما يفسر تسرب 500.000 تلميذ وتلميذة سنويا من المدارس الابتدائية والثانوية ومع الأسف فقد أصابت هذه الأفكار حتى الأولياء الذين أرهقهم الفقر وقلة المال إلى حث أبنائهم على ترك مقاعد الدراسة وخاصة الإناث بقوله «اللي قرى واش دار» وهذا ما ساعد على انتشار الأطفال العاملين والمتسولين والمتسولات،...

2 - المرأة الجزائرية والعمل:

إن للتغيير التكنولوجي والإيديولوجي في المجتمعات الغربية الأثر في نزول المرأة إلى العمل، وإذا ما تناولنا نزول المرأة إلى العمل في ضوء التغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري نجد أن لحرب التحرير والاستقلال وما نجم عنه من تحولات كالتمدن والتصنيع عامل فعال في نزول المرأة إلى العمل رغم العادات والتقاليد والقيم التي كانت تميز

المجتمع الجزائري والتي تجعل من البيت المكان المناسب والطبيعي للمرأة إلا أن الضرورة فرضت نفسها وأخرجت المرأة للعمل وهذا كنتيجة للظروف الاجتماعية والإقتصادية التي مرت بها الجزائر وكذا من أجل الحصول على أجر لسد حاجياتها وحاجات عائلاتهن ولتحسين مكانتها في المجتمع والمساهمة في تنمية مجتمعهما النامي المتطلع للبناء والتجديد وباجة ماسة لكل طاقاته المادية والبشرية وبما أن الاستعمار قد قضى على عدد كبير جدا من الرجال، فقد كان من الطبيعي جدا أن تكون نسبة النساء أكبر من نسبة الرجال، وعليه فقد اهتمت الحكومة الجزائرية

بقضية المرأة ودورها في تحرير الوطن، وقد نصت من خلال القوانين والتشريعات على حق المرأة في التعليم والعمل إذ جاء في الميثاق الوطني: «تمثل النساء نصف السكان النشيطين، وتكون مصدرا لا بأس به لقوة العمل بالبلاد بحيث يكون تجميدها لا يدل إلا على ضعف الاقتصاد وتأخر التطور الاجتماعي».⁽¹⁾

ونبين في الجدول الموالي توزيع السكان في الجزائر في فترات محددة حسب الجنس.

جدول رقم 3 : تطور السكان حسب الجنس . (2)

العمر الجنس فئة	ذكور	إناث	المجموع
6 - 14 سنة	%9,01	%27,24	%17,95
15 - 17	%10,34	%30,82	%20,45
18 - 19	%13,41	%13,41	%26,69
20 - 24	%20,99	%49,87	%34,39
25 - 29	%28,95	%66,22	%47,72
30 - 59	%63,89	%89,02	%77,05
60 سنة فما فوق	%86,14	%97,43	%90,76

تدل معطيات الجدول على أن عدد السكان في ارتفاع متزايد من سنة لأخرى ونفس الحال بالنسبة لعدد النساء فهن يمثلن نصف المجتمع الجزائري، وعليه فهي تقوم بدور اجتماعي واقتصادي يتماشى مع عدهن، ففيما تتمثل مساهمة المرأة في سوق العمل الجزائرية ؟

2-1 دوافع وأسباب خروج المرأة الجزائرية للعمل :

أ - العوامل التي أدت لعمل المرأة :

لقد كان للتغيرات الإيديولوجية والتكنولوجية للمجتمعات الحديثة أثرا في نزول المرأة إلى العمل فإذا وجهنا نظرنا إلى المجتمع الدولي وماحدث فيه وكان ذا صلة بنزول المرأة إلى العمل وزيادة عدد العاملات، فإننا نجد أن «انجلترا» على

¹ الميثاق الوطني، نوفمبر 1976 ، 144 .

² عراز الطاهر: مرجع سابق ، ص 54 .

* جريدة الخبر 4 مارس 1999، ص 13 .

سبيل المثال قد أدى الإنقلاب الصناعي فيها في أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر إلى تغيرات جوهرية ترتب عليها نتائج خطيرة بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص إذ أدى «اختراع الآلة إلى التقليل من أهمية القوة البدنية، الأمر الذي مهد لدخول المرأة إلى المحيط الصناعي بأعداد هائلة»⁽¹⁾.

إلا أن الأمل في تحسين المكانة الإقتصادية للنساء يبدو في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي قد كان ضعيفا جدا، فقد كانت نسبة اللواتي يعملن في عام 1940 تساوي ما كانت عليه في عام 1910 ولم يكن ثمة ما يدعو إلى توقع حدوث أي تغيير في المستقبل، وبعد خمسة أعوام كانت الحرب العالمية الثانية، قد غيرت تغييرا جذريا النظرة القديمة للمرأة، فقد أدى نشوب القتال إلى اشتداد الحاجة بطريقة لم يسبق لها مثيل إلى عمال جدد، واستجابة لهذه الحاجة تسلمت أكثر من ستة ملايين امرأة وظائف جديدة وبذلك ازداد حجم القوة العاملة الأنثوية بنسبة أكثر من 50%⁽²⁾.

إلا أن ظاهرة خروج المرأة للعمل كانت محصورة ولفترة طويلة في الطبقات الفقيرة من المجتمع التي دفع بها الفقر إلى السماح للنساء بالعمل أما نساء الطبقات المتوسطة والعليا، فلم يكن بحاجة إلى العمل، ذلك لأن خروج النساء للعمل كان ظاهرة مرتبطة بشدة حاجتهن الناجمة عن فقرهن، ولم يكن عملهن وارتزاقهن ليكسبن أية حقوق أو يؤثر على وضعهن في المجتمع من حيث المركز والمكانة، فقد ظلت التقاليد جامدة والجهل متفشيا، لقد أصبحت المرأة تؤدي دورا جديدا في المجتمع، بالإضافة لدورها

الرئيسي في الأسرة ، ولهذا وجدت صعوبة في الاعتناء بأطفالها، إذ كانت تضطر إلى ترك أطفالها عند الجيران أو الأقارب لرعايتهم أو إرضاعهم عندما تكون في مكان العمل، ولهذا ظل رب الأسرة هو الأمر والنهي وصاحب السلطة المطلقة في التصرف في الشؤون والقضايا الأسرية.⁽³⁾

لكن الأمور سرعان ما تغيرت بتحرر المرأة ودخولها بقوة لمجال التعليم الذي دفعها بقوة لمجال العمل، لأنها أصبحت أكثر وعيا بذاتها ولمكانتها ودورها في المجتمع،

¹ عباس محمود عوض و رشاد صالح دمنهوري : مرجع سابق ، ص 434 .

² وليام هـ- تشيف ،ترجمة نور الدين الزراري :«المرأة الأمريكية» ، مؤسسة سجل العرب ، 1979 ، ص 78.

³ حسن الساعاتي: « علم الاجتماع الصناعي» ، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986 ص 176 - 177.

وقد ساعدها على هذا العديد من العوامل: (1)

- تمكين المرأة من التعليم وقبول فكرة حصولها على مؤهلات علمية.
- نشر الأفكار الجديدة التي تنتظر إلى المرأة على أنها نصف المجتمع.
- تغيير نظرة الرجال إلى المرأة العاملة وإيجاد فرص عمل ملائمة للمرأة ومساعدة الرجل لها في العمل المنزلي.
- نشر صورة إيجابية للمرأة العاملة بواسطة وسائل الإعلام وتغيير الأفكار التقليدية حول أدوارها.
- إزالة العوائق التي تقف في طريق تشغيلها كبناء دور الحضانة ورياض الأطفال وتحسين الخدمات في هذه الدور، وضمان حق المرأة بالعودة إلى العمل بعد إجازات الولادة وتربية الأطفال، الاستعانة بالأدوات المنزلية الحديثة التي تتطلب الجهد الأقل.

«وقد شاركت المرأة العربية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية منذ ظهور الإسلام واحتلت مكانة هامة، كما شاركت في الحروب وقامت بدور الممرضة والمربية والفدائية، فرغم أن الاستعمار الذي تعرضت له معظم الدول العربية، قد عمل على تجهيلها وإبعادها عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، فقد أصبحت فريسة الجهل والفقر والمرض إلا أنه أثناء الحرب التحريرية شاركت ودافعت عن وطنها جنباً إلى جنب مع

الرجل واستطاعت أن تبرهن بذلك عن وجودها». (2)

وهو نفس الشيء الذي حدث مع المرأة الجزائرية التي شاركت بقوة في حرب التحرير وفي الحركة التنموية بعد الاستقلال.

ب - دوافع المرأة للعمل:

لا يمكننا معرفة دوافع خروج المرأة للعمل إلا إذا تتبعنا نتائج أبرز الدراسات المنجزة، في هذا المجال، فقد كان هذا الموضوع محور اهتمام العديد من البحوث.

ولقد أثبتت كثير من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كان الدافع إليه الحاجة الاقتصادية وإن كان هذا الدافع قد تغير لزيادة فرص التعليم واتساع مدها وزيادة عددعاملات والتغيير الذي حدث في مفهوم دور المرأة والمقصود بالحاجة الاقتصادية هو حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة أسرته لدخلها والاعتماد عليه في معيشتها ولقد تبين من استفتاء «بيد جون» عام

¹ هنري عزام : «المرأة العربية والعمل» عن ندوة «المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية» ص 272.

² كاميليا عبد الفتاح : «سيكولوجية المرأة العاملة»، دار الثقافة العربية للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1972 ، ص 50.

1952 الذي أجري على 3800 سيدة أن 75 % من هذا العدد يعملن من أجل مساعدة الأسرة.⁽¹⁾

كما بينت نتائج دراسات «هير» عام 1958 عن دور المرأة العاملة أن نساء الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة وهن يفعلن هذا أكثر مما تفعل النساء العاملات من الطبقة المتوسطة اللاتي يذكرن أن دوافعهن إلى العمل إنما هو الاستمتاع به ولاشك أن الدوافع الاقتصادية مرتبطة بالأساس الطبقي، ذلك أنها أكثر إلحاحا لدى الطبقات الدنيا وبعض من الطبقات المتوسطة.

كما تبين من دراسة «يارو» حول عمل الأم وتربية الطفل سنة 1961 أن 48% من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع ويرضين حاجتهن للبقاء في صحة الآخرين كما أن العمل يعطيهم فرصة لتحقيق دواتهن.⁽²⁾

كما أثبت «فرديناند زفيج - F-Zweig» أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها إلى العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وقد قدر في البحث الذي قام به في مقاطعة «لانكشير» أن بين كل ثلاثة نساء متزوجات يعملن، واحدة فقط منهن تعمل تحت ضغط الدافع الاقتصادي، إما لتغطية النفقات المنزلية أو لإعالة الأسرة، أما الباقيات فيلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج والشعور بالرضا عن العمل واتفاق العمل مع ميولهن.

والمكانة الاجتماعية التي يوفرها العمل يمكن أن تفسر لنا سلوك عاملات مصنع كان يحيل عاملاته على التقاعد في سن 55 سنة معطيا إياهن معاشا عائليا سخيا، فلقد وجد أن كثيرا من هؤلاء النساء يقفن على أبواب المصنع كل مساء في انتظار صديقاتهن عند الخروج ويستمرين في المواظبة على حضور أي أحداث اجتماعية تجري في المصنع⁽³⁾

أما على المستوى العربي فيوجد بحث أجري في تونس والكويت والأردن على 300 امرأة عربية تبين من خلالها أن هناك 03 عوامل لها دلالة على عمل المرأة العربية وهي الحاجة المادية، الحاجة لتأمين المستقبل والرغبة في تحقيق المزيد من الرفاهية، فدافعها لا يكون لهدف تحقيق نموها الشخصي بقدر ما يكون

¹ عباس محمود عوض، مرجع سابق، ص 436.

² كاميليا عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 81.

³ عباس محمود عوض، مرجع سابق، ص 437.

لحاجة مادية تحاول إشباعها فإذا حققت مبتغاها فهي لا تجد بالتالي ضرورة لعملها»⁽¹⁾.

وخلاصة القول أن الدافع للعمل بالنسبة للمرأة يرتبط بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ج - آثار عمل المرأة على الأسرة

يرى «نبيل السمالوطي» أن التغير في بناء الأسرة هو سبب ونتيجة في تغيير المكانة الاجتماعية للمرأة، فمن حيث البناء الأسري تتجه نحو الشكل الزواجي الصغير ومن حيث الوظيفة تفقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في شكل غير متخصص.⁽²⁾

ومن أهم مظاهر تغير الأسرة في ظل عمل المرأة خاصة الزوجة: تفكير الزوجان في الهدوء والاستقرار للاستمتاع بالحياة، فأصبحا لا يطيقان أن يعيقهما دون تحقيق ذلك أي عائق حتى ولو كان إنجاب الأطفال، فترتب على ذلك انتشار ظاهرة تنظيم الأسرة وتحديد النسل بالقدر الذي لا يرهقهما وبذلك صغر حجمها إلى درجة جد ملحوظة ونجم عن ذلك تركيز العناية المادية والمعنوية في عدد قليل من الأطفال، قد لا يتجاوز الاثنين في أغلب الأحوال لأن الزوجين يصبحان أكثر قدرة على ذلك.⁽³⁾

ومن أهم الدراسات التي أجريت من أجل معرفة أهم آثار عمل المرأة على العلاقات داخل الأسرة، دراسة «بلود و هاملين» التي أثبتت أن أزواج المشتغلات يقومون بنسبة كبيرة وبدرجة ملحوظة من العمل المنزلي أكثر من أزواج غير المشتغلات

كما ظهر أن أبناء العاملات يساعدون في الأعمال المنزلية. كما تبين من دراسة «لوبل وبورشينال» أن البيوت التي فيها الأم تعمل تميل إلى تفضيل طرق نظامية حاسمة وتشجيع أطفالها على الاستقلال.⁽⁴⁾

¹ حسن محمود «مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل» ، المنظمة العربية للتربية والعلوم، تونس، 1982، ص 26.

² نبيل السمالوطي: «علم إجتمع التنمية» -دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1978 ، ص 348 .

³ حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 183 .

⁴ عباس محمود عوض، مرجع سابق، ص ص 440 - 441 .

كما أدى تعليم الفتاة ووصولها إلى أعلى مراتب العلم وانضمامها إلى عالم الشغل إلى تأخر سن الزواج، إذ دلت آخر الإحصائيات في الجزائر أن سن الزواج لدى النساء قد ارتفع إلى 26 سنة والرجال 30 سنة، كما بلغ عدد العاملات المتزوجات 34% تستعمل 56,9 % ممن هن في سن الإنجاب وسائل تنظيم النسل. (1)

2- 2 مساهمة المرأة في سوق العمل:

على الرغم من أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تتزايد من سنة لأخرى إلا أنها مازالت تتزايد ببطء ولا زالت متدنية وهذا ما يتضح من إحصائيات الجدول التالي :

جدول رقم 4 - : اليد العاملة النسائية :

السنة	العدد الإجمالي للإناث	عدد المشتغلات	السنة
1966	6.023.140	96.427	4,87%
1977	8.604.672	138.234	3,92%
1998	14.445.000	625.000	7,56%

ما يمكن قوله عن معطيات هذا الجدول أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل متدنية جدا وهذا مقارنة مع باقي الدول العربية وحتى العالمية، فحتى الارتفاع الذي نلمسه السنوات الأخيرة يصاحبه تزايد حاد في عدد السكان وعليه فإن المساهمة التي تقوم بها المرأة الجزائرية في سوق العمل لا تتناسب مع حجمها في المجتمع على اعتبار أن الأعمال التي تقوم بها داخل المنزل والحقل والأعمال والحرف اليدوية لا تدخل المرأة ضمن القوة العاملة ولا ترفع من مكانتها في المجتمع، فالعمل المأجور هو الذي يحررها من القيم والعادات والضوابط الاجتماعية ويرفع من مكانتها في الأسرة وفي المجتمع.

2- 3 مجالات عمل المرأة:

لقد ساهمت النظرة التقليدية للمرأة في تحديد مجال عملها إذ أثبتت معظم البحوث والدراسات أن الآباء يختارون مهنة بناتهم على أساس بعض القيم والعادات التقليدية والوسط الاجتماعي والثقافي. (2)

¹ جريدة الخبر ، 4 مارس 1999 .

² عبد العزيز رأس مال: «كيف يتحرك المجتمع»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1999 ، ص 153 .

جدول رقم 6 : توزيع العملات حسب المهن: (1)

السنة	المهنة	1966	1977	الفارق
المهن العلمية و الحرة		%18,6	%30,5	+11,9%
مدير وإطار عال		1,25	1 ?21	- 0,24
موظفون إداريون		10,5	21,93	+ 11,43
تجار وما شابههم		1,65	0,63	- 1,02
عمال بالفلاحة		22,77	5,20	- 17,57
عمال بالصناعة		14,67	10,06	- 4,61
عمال بالخدمات		29,61	27,64	- 1,97
غير مصرح بها		0,95	2,83	+ 1,88
المجموع		%100	%100	

تبرز معطيات الجدول ارتفاع نسبة النساء العاملات بالمهن العلمية والحرة وقطاع الخدمات في مقابل انخفاضها وتدنيها في القطاعات الأخرى خاصة المجال الفلاحي الذي انخفضت نسبة مشاركة النساء فيه من 22,77 % سنة 66 إلى 5,20 % سنة 1977 وقد

يرجع هذا لهجرة اليد العاملة الريفية إلى المدينة وكذلك للتطور التكنولوجي في مجال الفلاحة واختراع الجرار والمعدات الفلاحية التي تسهل من العمل في الفلاحة دون الحاجة ليد عاملة نسائية.

2 - 4 العوامل المحددة لعمل المرأة الجزائرية:

لقد ارتبط خروج المرأة الجزائرية لميدان العمل بالعديد من العوامل والتي كان لها الأثر في تحديد مجال عملها وهذا ما نحاول استخلاصه من معطيات الإحصائيات المتوفرة ومن أبرز هذه العوامل نجد، البيئة الجغرافية، عامل السن، الوضعية الأسرية والمستوى الثقافي

3 - المرأة الجزائرية والمشاركة السياسية:

يعتبر تواجد المرأة في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية أو ذات الصبغة الثقافية أو التربوية أو الصحية أو الاجتماعية شكلا من أشكال العمل السياسي، ذلك

¹ مجلة «الجزائرية»، العدد 174، أكتوبر 1988.

أنه يشكل مظهرا إيجابيا من مظاهر المساواة والحرية التي تتمتع بها، ويدل على مدى احترام الدولة التي تنتمي إليها لحقوق مواطنيها وحرصها على إرساء دعائم مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية.

والثورة الجزائرية أعطت لهذا المفهوم بعده الحقيقي منذ اللحظات الأولى لاندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 بفتح الأبواب أمام المرأة للمشاركة في معركة التحرير، وكان هذا تحريرا للمرأة الجزائرية من القيود البالية التي كانت تكبلها وعملا سياسيا تمارسه المرأة بالجهاد كمرضة وجندية وضابطة اتصال ومسبلة، فكانت إلى جانب أخيها الرجل تقود ثورة التحرير.⁽¹⁾

خرجت المرأة الجزائرية من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر لتخوض معركة التنمية، وهي أشد حاجة من ذي قبل إلى كل عناصرها البشرية رجالا ونساء، وكان على الثورة التي حسمت النصر بطاقة أبنائها دون تمييز أن تركز على كل أبنائها وأن تفتح المجال أمام المرأة كالرجل من أجل النهوض بالتنمية الشاملة للبلاد، فكان حضور المرأة الفعال في جميع المجالات كمعلمة وطبيبة ومهندسة ومحامية، فوزيرة في الدولة وهو حضور في جوهره سياسي وعمل فاعل في الممارسة السياسية وتوسعت مسؤولياتها

السياسية لتشمل مشاركتها في الإطار التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية والمجالس الشعبية البلدية أو المجلس الشعبي الوطني.

وقد نشأت أول منظمة نسائية مع بدء حرب التحرير وهي تابعة لجبهة التحرير الوطني ثم تحولت بعد الاستقلال إلى الاتحاد النسائي الجزائري ولقد انطبعت هذه الحركة بطابع الثورة وتأثرت بتكوينها الإيديولوجي الذي انعكس في برنامجها وسلوكها وممارساتها

ورغم حصول المرأة الجزائرية على بعض حقوقها السياسية كالانخراط في مختلف الأحزاب السياسية التي برزت في ظل التعددية الحزبية وحصولها على حق الانتخاب والإدلاء بأرائها مثل الرجل إلا أننا نجد أن «نوعية النساء اللواتي يدخلن في صفوف الأحزاب السياسية نجدهم في الغالب من الطالبات أو المعلمات، أي بصفة عامة المثقفات وإذا التزمتم بالزواج والأولاد تتسحب من العمل الحزبي، إلا في حالة زواجها من رجل عضو في نفس الحزب».⁽²⁾

ورغم هذا فلا تزال الأغلبية الساحقة من النساء العربيات عامة والجزائريات خاصة محرومة من الحصول على القوة السياسية التي تناسب

¹ ليندا مطر: «دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي» عن ندوة «المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية»، ص 1

² نجلاء نصير بشور: «مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية»، عن ندوة «المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية»، ص 213 .

عدهن كنصف المجتمع، وإذا تحدثنا عن تاريخ المرأة في السياسة في الجزائر منذ الاستقلال نجد ما يلي:

10 نساء نواب من أصل 197 منتخبا أي بنسبة 5,07 % من مجموع أول مجلس وطني تأسيسي 1962 – 1964 .

امراتان (02) من أصل 127 منتخبا أي بنسبة 1,57 % في أول مجلس شعبي وطني 1977 ، 1982 ، 1987 .

7 نساء من أصل 295 منتخبا أي بنسبة 2,37% في ثالث مجلس شعبي وطني في انتخابات المجلس الشعبي الوطني الرابع لسنة 1991 ترشحت 96 امرأة إلا أنه لم تنتخب أي واحدة منهن في الدور الأول و 12 امرأة نائب أي بنسبة 3,15 % في خامس مجلس وطني شعبي 1997 – 2002 و 53 امرأة في مجموع 13.123 منتخبا في المجالس الشعبية البلدية أي بنسبة 0,4 % من المجموع سنة 1997 و 65 امرأة من المجموع، 1870 منتخبا للمجالس الولائية أي بنسبة 3,47 % سنة 1997 .

و 3 نساء منتخبات و 5 أخريات تم تعيينهن في مجلس الأمة في 1997 من مجموع 8 نساء من أصل 144 عضوا في هذا المجلس أي بنسبة 5,5% وقد شغلت 12 امرأة مناصب وزارية منذ 1982 إلى اليوم.⁽¹⁾

وقد بلغ عدد النساء النائبات في تشريعات 17 ماي 2007 ، 21 امرأة من أصل 389 نائب بنسبة 5.39% مقابل 94.60% للرجال إذ فقدن 05 مقاعد عن تشريعات 2002.

وما يلاحظ على هذه الإحصائيات تدني نسب مشاركة المرأة في الحياة السياسية رغم أن هذه المشاركة تعتبر خطوة إيجابية نحو تحقيق الكرامة الإنسانية والاعتراف بالقدرة على الإدراك وصواب الرأي والمقدرة على تحمل المسؤوليات السياسية حيث بذلت في سبيل الحصول على ذلك جهودا عظيمة وتعود أسباب قلة مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية إلى العوامل التالية.⁽²⁾

- عدم اهتمام الأسر الجزائرية بتعليم الفتاة إلا منذ وقت قصير، بالإضافة لعملية التجهيل التي قام بها الاستعمار الفرنسي.

- مازال الزواج المبكر للفتاة منتشرا خاصة في الأرياف.
- عدم توفر الأجهزة المنزلية الحديثة بالحد والسعر المعقول مما يستهلك العمل المنزلي الكثير من وقت وجهد المرأة الجزائرية.

¹ جريدة الخبر ، 4 مارس 1999.

² سامية خضر صالح: «المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي» ، الصادر لخدمات الطباعة ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1989 ، ص5.

خاتمة :

أولت الدولة الجزائرية المستقلة المرأة اهتماما بالغاً اعترافاً منها بدورها وأهميتها في المسار التنموي وإقراراً بأهميتها ودورها في الحركة الثورية إبان حرب التحرير، فكانت المرأة الجزائرية وسيلة وغاية الإستراتيجية التنموية التي عملت على إدماج الآلاف من النساء في مسارها عن طريق فتح مجال العمل أمام كل راغبة فيه وفي جميع المجالات كما هدفت لتطوير وترقية المرأة الجزائرية بإدماجها في جميع مراحل التعليم والتكوين، فشاركت المرأة الجزائرية بقوة في التعليم، العمل، الحياة السياسية والاجتماعية.

المراجع:

1. العياشي عنصر: نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
2. بلقاسم سلاطنية وآخرون: المجتمع العربي : التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، سلسلة علم الاجتماع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999-2000.
3. تركي رايح: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 .
4. حسن الساعاتي: علم اجتماع الصناعي، ط 3، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
5. حسن محمود: مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، المنظمة العربية للتربية والعلوم، تونس، 1982.
6. سامية خضر صالح : المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي، ج1، ط1، الصدر لخدمات الطباعة، 1989.
7. سفير ناجي، ترجمة م.ع.بن ناصر: محاولات في التحليل الاجتماعي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
8. عباس محمود عوض ورشاد صالح دمنهوري: علم النفس الاجتماعي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، 1970 .
9. عبد العزيز رأس مال: كيف يتحرك المجتمع، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
10. فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1970.
11. كامليا عبد الفتاح : سيكولوجيا المرأة العاملة، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، 1972.
12. محمد أحمد الزعبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
13. محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
14. محمد ليبب النجيحي : الأسس الاجتماعية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.
15. معتز الصابوني: علم الاجتماع التربوي، ط1، دار أسامة، المشرق الثقافي، الأردن، 2006.
16. نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

17. وليام هـ تشيف، ترجمة نور الدين الزراري: **المرأة الأمريكية**، مؤسسة سجل العرب، 1979.
1. مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، عن ندوة : المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أفريل، 1982 ، مقالات :
- ليندا مطر : دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي.
- هنري عزام : المرأة العربية والعمل.
- نجلاء نصير بشور : مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوندوية.
2. مجلة الجزائرية، العدد، 174 ، أكتوبر 1988 .
 1. جريدة الخبر، 04 مارس 1999.
 2. الميثاق الوطني، نوفمبر 1976.
- غراز الطاهر: خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال، رسالة ماجستير ، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1994 - 1995 .
- B – Hamel: Situation de l' emploi et du chômage en algérie;
Revue: collection Statistique № 48 Alger; 1992.